# واقع الاقتصاد العراقي بين التحديات الحالية والخيارات المستقبلية المتاحة

# The reality of the Iraqi economy between current challenges and future options available

***« waqie alaiqtisad aleiraqii bayn altahadiyat alhaliat walkhiarat almustaqbaliat almutaha»***

يحيى فاروق كريم البياتي [1]

وزارة التربية، المديرية العامة للتربية، صلاح الدين، 34000، **العراق**.

**Yahya Farooq Karim ALBAYATI** [1]

Ministry of Education, General Directorate of Education, Salah al-Din, 34000, **IRAQ.**

Farooqyahya1984@gmail.com

https://orcid.org/0000-0001-5005-5681

تاريخ الاستلام: 2021/12/ 27 تاريخ القبول: 2021/12/ 30 تاريخ النشر: 2021/12/31

**لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690–2010**

البياتي، يحيى فاروق كريم، ديسمبر 2021. واقع الاقتصاد العراقي بين التحديات الحالية والخيارات المستقبلية المتاحة. *مجلة التراث*، المجلد 11، العدد 05، من ص579، إلى ص 603.[ *E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253*].

**TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010**

ALBAYATI, Yahya Farooq Karim, December 2021. The reality of the Iraqi economy between current challenges and future options available. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 05, P 579, P603. *[ ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813]*.

**تنبيه:**

**ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.**

**Attention:**

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

**Open Access Available On:**

**https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323**

OPEN ACCESS

creative commons

**V .4 .0**

*المؤلف المرسل: **يحيى فاروق كريم البياتي**: البريدي الإلكتروني: **Farooqyahya1984@gmail.com**

**ملخص:**

تتلخص موضوع الدراسة بأن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب تشكل فيه الإيردات النفطية المصدر الأساسي للدخل، التي تستحوذ 95% من صادراته، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما يشوه نمط نمو أقتصاده والمتأتية من نمو القطاع النفطي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعات التحويلية، والزراعة، والسياحة)، وأن الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق يمكن تطويرها والاعتماد عليها في تنويع القطاعات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخروج من الريعية النفطية، أذ ماستغلت بشكل أمثل مما هي عليه.

**كلمات مفتاحية** : الاقتصاد العراقي، القطاع الصناعي، القطاع النفطي، الناتج المحلي الاجمالي، الإستشراف.

**تصنيفات JEL** : B26 ; O14 ; J12.

**Abstract:**

The topic of the research is that the lraqi economy is one-sided, in which oil revenues constitute the main source of income, which accounts for %95 of its exports, and its contribution to the formation of the gross domestic product, which distorts the growth pattern of its economy and stems from the growth of the oil sector at the expense of other productive sectors (manufacturing, agricultural industries and tourism), and that the natural resources owned by lraq can be developed and relied upon to diversify the economic sectors, expand the production base and get out of the oil rent, as they are optimally exploited.

**Key words:** The Iraqi economy, the industrial sector, the oil sector, the gross domestic product, foresight.

**JEL Classification Codes**: B26 ; O14 ; J12.

**Résumé**:

Le sujet de la recherche est que l'économie irakienne est unilatérale, dans laquelle les revenus pétroliers constituent la principale source de revenus, qui représente 95 % de ses exportations, et sa contribution à la formation du produit intérieur brut, ce qui fausse la modèle de croissance de son économie et découle de la croissance du secteur pétrolier au détriment d'autres secteurs productifs (industrie manufacturière, industries agricoles et tourisme), et que les ressources naturelles détenues par l'Irak peuvent être développées et utilisées pour diversifier les secteurs économiques, élargir la base de production et sortir de la rente pétrolière, car ils sont exploités de manière optimale.

**Mots clés:** L'économie irakienne, le secteur industriel, le secteur pétrolier, le produit intérieur brut, la prospective.

**JEL Classification Codes:** B26 ; O14 ; J12.

## المبحث الأول: منهجية الدراسة

**مقدمة**

العراق بلد التنوع والتعدد في أعراقه وأديانه وموارده وطاقاته المادية والبشرية، وان قوى الجذب التي يمتلكه أقتصاده يمكن ان يجعله نموذجاً تنموياً مميزاً، أذا ما استغلت تلك الطاقات المادية والبشرية والطبيعية بالشكل الأمثل وفق سياسة أقتصادية رشيدة، وأن التعامل مع الواقع الاقتصادي العراقي الحالي المتصف بأختلال الهياكل الاقتصادي، وضعف القطاعات الرئيسية كالصناعة التحويلية والزراعة والسياحة، وتحطيم الهياكل والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب والنزاعات السياسية المتكررة، كما أن هيمنة انتاج النفط على اقتصاده التي تشكل 95% من ايراداته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الامر الذي يتطلب من الحكومات المستقبلية، ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي ( النفطي) الى الاقتصاد المنتج ومشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

**اولاً: "مشكلة الدراسة"**

تدور مشكلة الدراسة بعدم أستطاعت الاقتصاد العراقي على مواكبة الأهداف المحددة له، رغم امتلاك العراق موارد اقتصادية كبيرة نسبة الى عدد سكانه، تجعله قادرا على تحقيق معدلات نمو كبيرة واكتسابه مرونة عالية في مواجهة الصدمات التي يتعرض لها سوق النفط العالمي.

**ثانياً: فرضيات الدراسة:**

1-عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من مشكلة الريعية النفطية والاعتماد على الموارد النفطية بشكل كامل.

2-لم تستغل ارتفاع أسعار النفط بالشكل الأمثل لمواجة تحديات الاقتصاد العراقي.

**ثالثاً: أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة الى تحليل التحديات التي تواجة الاقتصاد العراقي، "وتسليط الضوء على العديد من الخيارات للنهوض بالاقتصاد العراقي" أذ أنه يمتلك موارد طبيعية كبيرة.

**رابعاَ: "أهمية الدراسة"**

تنطلق أهمية الدراسة في معرفة واقع الاقتصاد العراقي والوقوف على اهم الخيارات المتاحة له، وتحديد التحديات التي توضح حجم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها.

**خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة**

الحدود المكانيه للدراسة هي دولة العراق، بالنسبة للحدود الزمانية هي للمدة (2010-2020م) فقد قام الباحث بالرجوع الى فترات ومراحل سابقة لغرض المرور والتعرف أكثر على واقع الاقتصاد العراقي في تلك الفترة.

**سادساً: منـهجيــة الدراسة**

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم إعتماد المنهج الإستقرائي لعرض واقع الإقتصاد العراقي وبيان مؤشرات التنويع في الإقتصاد العراقي.

**سابعاً: تقسيم الدراسة**

وعلى هدى ما تقدم فان دراسة موضوعنا ستتبسط الى أربع مباحث، يليها خاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والمقترحات. وعلى النحو الاتي:

سنخصص المبحث الأول منهجية الدراسة، اما المبحث الثاني لتعرف على واقع الاقتصاد العراقي، أما المبحث الثالث فسنخصصه لدراسة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي.اما المبحث الرابع يتضمن الخيارات المتاحة امام الاقتصاد العراقي ثم نختم الدراسة بمبحث خامس يتضمن اهم النتائج والتوصيات.

## المبحث الثاني _ واقع الاقتصاد العراقي

يعرف الإقتصاد العراقي بأنه "إقتصاد احادي الجانب تشكل فيه الإيردات النفطية المصدر الأساسي للدخل فضلاً عن إنه يعاني من مديونية خارجية عالية وإختلالات هيكلية في بنيته ألإقتصادية إنعكست على مؤشرات الأداء الإقتصادي طيلة العقود السابقة" [1]، التي لم تكن بمنأى عن التخلف الذي لحق بها خلال العقود التي سبقت احتلال العراق في 2003/4/9م، وأستحوذت إيرادات النفط على حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية وصلت الى 95%، مما أدى الى نشوء تحديات في باقي "القطاعات الاقتصادية الصناعية منها والزراعية"، أذ جاء بعدها احتلال العراق وتدمير البنى التحتية في اغلب القطاعات وتوقف معظم المنشآت الاستراتيجية، إذ توقفت أكثر من (192) منشأة صناعية عن العمل كانت تساهم في تلبية جزءاً كبيراً من احتياجات الطلب المحلي، إضافة الى الفراغ السياسي والقانوني والرقابي ، وأن سمات الاقتصاد العراقي الذي ارتبط نموه ارتباطاً وثيقاً بالقطاع النفطي بصورة أساسية سواء كمصدر أساسي لايرادات الموازنة الحكومية، هو المتغير الوحيد الذي يغذي بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من دون الاعتماد على محددات النمو الحديثة والمتمثلة بالتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري[2].

ويبلغ الاحتياطي النفطي العراقي الى (150) مليار برميل من النفط الخام، أي نسبة (8،8%) من مجموع الاحتياطي العالمي أذ وصل الى المرتبة الثانية عربياً بعد السعودية لعام 2020م [3]، كل ذلك الا أن الاقتصاد العراقي مازال عالقاً في واقع الهشاشة

وخضم عدد من الازمات (تراجع أسعار النفط، وجائحة كوفيد-19) والسياسات الاقتصادية الضعيفة، وغياب الإصلاحات وسوء أداء للنمو في الناتج المحلي الإجمالي(**GDP**) [4].

**اولاً: هيكلية الاقتصاد العراقي في بناء الناتج المحلي الاجمالي**

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الأساسية المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد، ومراقبة نمو هذا الناتج وهيكلية القطاعات المرتبطة به من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، ومر الناتج المحلي الاجمالي في العراق تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي يمر بها البلد من (عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، تقلبات أسعار النفط العالمية، الأوضاع الأمنية الغير مستقرة) [5].

**جدول 1 "الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية والثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بأساس عام 2007م للمدة (2015–2020م)"** (مليار دينار عراقي)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي) |
|---|---|---|---|
| 2015 | 183616.3 | 194681.0 | 5.5 |
| 2016 | 208932.1 | 196924.1 | 5.4 |
| 2017 | 205130.1 | 221665.7 | 6 |
| 2018 | 199129.3 | 251064.5 | 6.5 |
| 2019 | 227134.1 | 277800.0 | 7.1 |
| 2020 | 188112.2 | 198774.3 | 4.9 |

**المصدر**: وزارة التخطيط العراقية، لعوام مختلفة (2015-2020م)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة(2015-2019م) فبعد ان سجل في عام 2015م (194681.0) مليار دينار ثم استمر بالارتفاع حتى وصوله الى (277800.0) مليار دينار في عام 2019م، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي الى تحسين أسعار النفط عالمياً بسبب نمو وتطور أداء الاقتصاد العالمي كونه المحرك الرئيس لمعظم الاقتصادات المتقدمة وشحة المعروض منه، هذا التحسن انعكس تأثيره الإيجابي على الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على انتاج وتصدير النفط الخام الى الخارج لسد متطلباتة وتمويل موازنته العامة[6]، اما عام 2020م الذي يعتبر

الأصعب في تاريخ الاقتصاد العراقي والتي انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية الى (198774.3) مليار دينار، بسبب أزمة انتشار فايروس كورونا (كفيد-19) والتي رافقها انخفاض أسعار النفط الى 300%.

بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فتشير البيانات في الجدول رقم(1) بتحسن في مستوى معيشة المواطن من خلال ارتفاع متوسط نصيب الفرد للناتج بالأسعار الجارية من (5.5) مليون دينار في عام 2015م لتصل الى (7.1) مليون دينار في عام 2019م، وهذ التحسن في نصيب الفرد ناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً، في عام 2020م انخفض نصيب الفرد الى (4.9) مليون دينار، بسبب الصدمتين التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (انتشار كورونا، انخفاض أسعار النفط).

## 1-مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

تنبع أهمية النفط في العراق من خلال توفيره لفوائض نقدية مهمة وأساسية في تمويل مشاريع التنمية الوطنية، أذ جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية وكمادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة.

ويعد النفط العامل الأكثر تأثيراً على الاقتصاد العراقي كونه الممول الرئيسي للموازنة العامة والقطاعات الأخرى للدولة خاصة انه يتأثر بشكل كبير بالوضع الأمني للبلد وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لهذا ركزت الحكومة في البلد على تطوير هذا القطاع المهم وخاصة في "مجال زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية".

احتل العراق المرتبة الخامسة عالمياً للاحتياطي النفطي، كما واحتل المرتبة الثانية عربياً في الاحتياطي النفطي عام 2017م [7].

**شكل 1:"أكبر احتياطات النفط المؤكدة في العالم 2017م"** (مليون برميل)

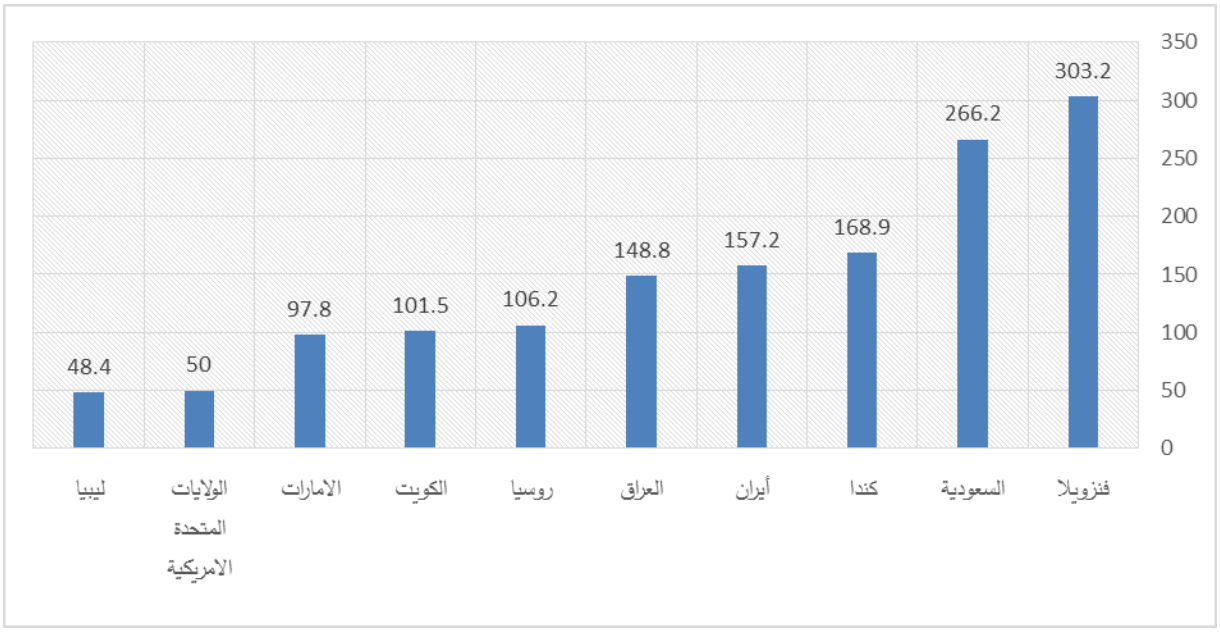


**المصدر**: وزارة التخطيط العراقية، 2018م، خطة التنمية الوطنية (2018-2022م)، ص42.

ويملك العراق 71 حقلاً نفطياً لايستغل منها سوى 15 حقل فقط ويمكن تخيل القدرة الإنتاجية للعراق أذا تم أستغلال كل الحقول.

**جدول 2 "قيمة صادرات النفط الخام العراقية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدون النفط بالأسعار الجارية للمدة 2015–2020م"**

| السنوات | قيمة صادرات النفط الخام (تريليون دينار) | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) | الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (مليار دينار) | نشاط النفط الخام (مليار دينار) |
|---|---|---|---|---|
| 2015 | 57.2 | 194681.1 | 129486.9 | 65194.04 |
| 2016 | 51.6 | 196924.1 | 129523.9 | 67400.2 |
| 2017 | 70.4 | 221665.7 | 133000.9 | 88664.8 |
| *2018 | 99.1 | 251064.5 | 133208.1 | 117856.3 |
| 2019 | 92.8 | 277884.9 | 167098.2 | 895561.2 |
| 2020 | 49.7 | 198774.3 | 140453.4 | 56200.1 |

**المصدر:** وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي الإحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2019–2020م، ص 3.

أظهر الاقتصاد العراقي من خلال جدول رقم (2) تطوراً ملموساً للمدة من عام 2015 الى عام 2019م، اذ استمر تحسين أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام الى جانب ارتفاع حجم انتاج نفط العراق خلال جولات التراخيص الى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد "مما انعكس ذلك ايجابياً على عملية التطوير والنمو للاقتصاد العراقي" [8]، في حين شهد عام 2020م انخفاض الناتج المحلي الاجمالي سواء مع النفط او بدون النفط بسبب الازمة الصحية العالمية التي أدت الى توقف اغلب المدن الصناعية والمطارات في العالم مما أثر سلباً على حجم الطلب العالمي للنفط، وانخفض سعر البرميل من النفط الخام الى 20دولار "أذ انعكس بشكل ملحوظ على الناتج المحلي الاجمالي العراقي ليصل الى (198774.3)".

## 2-مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعد القطاع الصناعي الركيزه الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الاجمالي لمختلف اقتصاديات دول العالم، ويعتبر معياراً أساسيآ في أستخدام التكنولوجيا المتطورة ، "وإنتاج سلع لم تكن مستخدمة من قبل او تطوير سلع قائمة" [9]، على الرغم من كل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة بسبب الاحتلال وما يتعرض له من إرهاب دولي استنزف معظم موارده البشرية والاقتصادية والمالية، فضلا عن تداعيات جائحة كورونا المستجد،التي سارعة الدول العربية ومن بينها العراق الى بذل الجهود وتكثيفها واتخاذ أجراءات وتدابير استعجالية وسياسات احترازية عديدة لدعم وتحفيز القطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاعات الصناعية والتعدينية [10]، وكل هذه التحديات التي تفرض على القطاع الصناعي العراقي تحسين قدراته التنافسية على المستوى الدولي، فهناك نوعان رئيسيان يشكلان العامود الفقري في الاقتصاد العراقي هما [11]:

**أ- "الصناعات التحويلية":**

"تضم الصناعة التحويلية في العراق (8) أصناف تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية والتي استحدثت عام 1959م"، والتي تضم الصناعات التالية: -

- ✓ -الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والاسمدة: وتضم 17 شركة
- ✓ - الصناعات الهندسية: وتضم 27 شركة
- ✓ - الصناعات الانشائية: وتضم 6 شركات
- ✓ - الصناعات الدوائية: وتضم شركتان
- ✓ - الصناعات الغذائية: وتضم 4 شركات
- ✓ - الخدمات الصناعية: وتضم 6 شركات
- ✓ -الصناعات النسيجية: وتضم 7 شركات
- ✓ -الصناعات الورقية: وتضم معمل واحد (مصنع ورق البصرة) [12]

اخذ نشاط الصناعات التحويلية بالتراجع وخاصة بعد عام 2014-2015م بسبب انخفاض أسعار النفط التي تعتبر قيمة صادراتها المصدر الرئيسي لها، وفي ظل قلة الاهتمام الموجه لهذا النشاط من الجهات المعنية، وانفتاح السوق العراقي على السوق العالمية، وما تعانيه بنيته من ضعف في مواجهة الضغوطات التنافسية لتدفقات السلع والخدمات الأجنبية [13]، فيما يأتي سنتعرض المساهمات التفصيلية للصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي ألإجمالي للإقتصاد العراقي، كذلك القيمة المضافة المتحققة كما موضح في جدول رقم[3].

**ب–الصناعات الاستخراجية:**

وتشكل الصناعات الاستخراجية أهمية استثنائية في اقتصاديات العديد من الدول العربية، حيث تمثل نسبة عالية من ناتجها المحلي الاجمالي (14)، ويعتمد العراق بنسبة كبيرة على هذه الصناعة التي تشكل المورد الرئيسي في الموازنة العامة [15]، كما أن النمو الكبير في قطاع الصناعة الاستخراجية، أدى الى محافظة وتراجع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في شكل رقم (3) [16]، وان من اهم قطاعات الصناعة الاستخراجية في العراق هي: –

**قطاع الصناعات النفطية:** يمتلك العراق 71 حقلاً نفطياً لايستغل منها سوى 15 حقل.

**قطاع صناعة الغاز الطبيعي:** بلغ احتياطي الغاز المثبتة 126,7 ترليون قدم مكعب، التي تضع العراق في "المرتبة العاشرة عالميا".

**قطاع الطاقة الكهربائية:** بلغ أجمالي أنتاج الطاقة الكهربائية حوالي (10502) ميكاواط.

**قطاع الزراعة:** تبلغ مساحة العراق 174,8مليون دونم، وان الأراضي الصالحة للزراعة منها تقدر بـ 28مليون دونم تشكل مانسبته 16,1% من المساحة الكلية للعراق.

**قطاع المعادن الاستخراجية الأخرى:** مثل الفوسفات الذي يوجد بشكل ثلاث تكاوين.

**جدول 3: قيمة الناتج الصناعي العراقـي بالأسعار الجارية للمدة (2010–2020) (مليون دولار)**

| السنوات | الصناعة الاستخراجية | | الصناعة التحويلية | | اجمالي القطاع الصناعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% |
| 2010 | 62.643 | 51.6 | 3.300 | 2.7 | 65.942 | 54.3 |
| 2011 | 99.303 | 64.9 | 3.316 | 2.2 | 102.619 | 67.1 |
| 2012 | 111.547 | 59 | 3.621 | 2 | 115.168 | 61 |
| 2013 | 108.705 | 55.6 | 6.250 | 3.2 | 114.956 | 58.8 |
| 2014 | 104.687 | 53.3 | 6.525 | 3.3 | 111.212 | 56.6 |
| 2015 | 54.882 | 38.3 | 5.519 | 3.8 | 60.401 | 42.1 |

| السنوات | الصناعة الاستخراجية | | الصناعة التحويلية | | اجمالي القطاع الصناعي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% | القيمة المضافة | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي% |
| 2016 | 51.672 | 32.7 | 3.642 | 2.3 | 55.314 | 35.0 |
| 2017 | 72.736 | 37.8 | 4.448 | 2.3 | 77.184 | 40.1 |
| 2018 | 99.995 | 47.1 | 3.815 | 1.8 | 103.811 | 48.9 |
| 2019 | 96.537 | 47.0 | 4.531 | 2.2 | 101.069 | 49.2 |
| *2020 | 45.891 | 30.9 | 2.870 | 1.2 | 48.761 | 32.1 |

**المصـــدر**: "الجـدول من إعـداد الباحث استناداً إلى صـندوق النقـد العربي، للسنوات (من 2010 الى 2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحـــد، صفحات مختلفة.

نلاحظ من الجدول رقم (3) "استمرار الصناعات الاستخراجية وخاصة (استخراج النفط الخام) تتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الاجمالي العراقي وبنسبة (51،6%) عام 2010م" وأستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى عام 2014م وبنسبة (53.3%) ثم انخفضت في عام 2015م الى (38.3%) بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم استمرت النسبة بالتذبذب حتى عام 2019م، ثم جاءت الازمة الصحية العالمية ( كفيد -19) عام 2020م لتنخفض النسبة الى (30.9%) وتشكل إيرادات الموازنة الاتحادية 96% هذه الصناعات الاستخراجية وفي بنية الصادرات العراقية وبنسبة 92% "مما يشوه العلاقة مابين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الأمد ومستقبل التنمية، ومواجهة صدمات أسعار النفط المتكرره" [17].

اما الصناعات التحويلية "فأنها ضعيفة ولا تقارن مع حجم الصناعات الاستخراجية في نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي"، وان اعلى نسبة مساهمة حققتها هذه الصناعات هي (3.8%) في عام 2015م بسبب بعض القرارات الحكومية التنشيطية لهذه القطاعات، بعد ما تأثرت بأسعار النفط المنخفضة والغير متوقعه.

وأدنى انخفاض تعرض له هذا القطاع عام 2020م بنسبة (1.2%) بسبب توقف معظم المصانع الإنتاجية وشل الحركة في كل مفاصل الحياة بسبب انتشار فايروس كورونا في البلد.

ومن المتوقع خلال السنوات القادمة (2018-2022م) من نمو الناتج المحلي الإجمالي العراقي [18]، من خلال زيادة الإيرادات النفطية والغير النفطية كما موضح في جدول رقم (4)، بسبب الاستقرار الأمني المتحقق والسيطرة على فايروس كورونا (كفيد-

19)، وزيادة أسعار النفط العالمية التي بدأت بالارتفاع منذ منتصف عام 2021م، حيث وصلت الى(84.38) دولار للبرميل الواحد [19].

**جدول4: اجمالي الإيرادات المتوقع تحقيقها خلال السنوات الحالية والقادمة 2018–2022م.**

| الإيرادات | تريليون دينار عراقي | % |
|---|---|---|
| **الإيرادات النفطية** | 370.2 | 84.1 |
| **الإيرادات غير النفطية** | 69.8 | 15.9 |
| **الإيراد الكلي المتوقع** | 440.0 | 100 |

**المصدر**: وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018م، خطة التنمية الوطنية 2018–2022م، ص58.

**جدول 5:"الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية)**

(مليون دينار)

**والاهمية النسبية لكل منهما (%) لسنة 2020م"**

| الأنشطة الاقتصادية | 2020م | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|
| **الأنشطة السلعية** | 93400604.3 | 46.4 |
| **الأنشطة التوزيعية** | 42698356.0 | 21.2 |
| **الأنشطة الخدمية** | 65150183.2 | 32.4 |
| **المجمـــــــــوع** | 201249143.5 | 100.00 |

**المصدر**: "وزارة التخطيط العراقية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020م"، ص 6.

**شكل 2: "الاهميات النسبية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب مجاميع الأنشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للعام 2020م"**

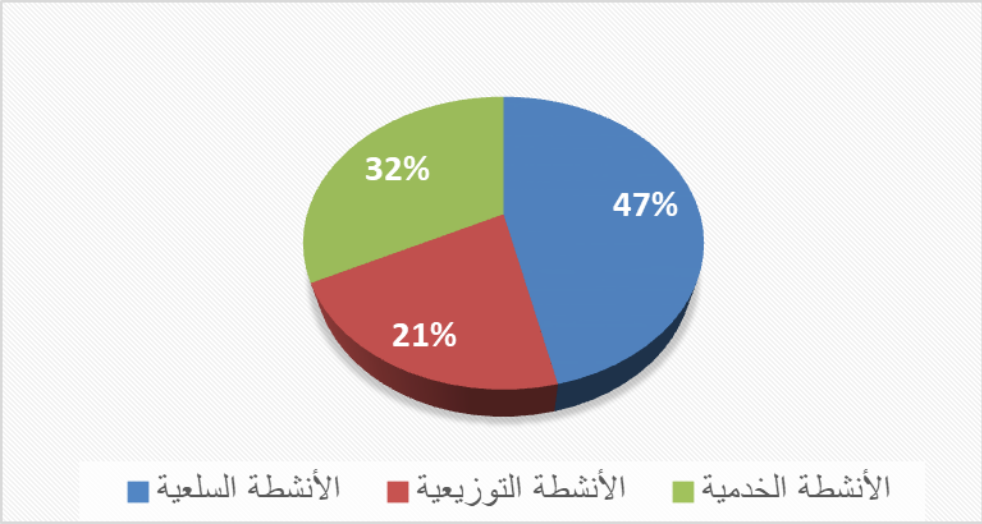


**المصدر**: وزارة التخطيط، 2020م، مديرية الحسابات القومية، الجهاز المركزي للأحصاء، ص6.

## المبحث الثالث _ "التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي"

يواجه الاقتصاد العراق العديد من المشاكل والتحديات التي تحد من "عملية نموه وتطوره وتوازنه ولحاقه بالدول المتقدمة التي توازيه من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، وإن استعادة المجتمع العراقي لتوازناته المختلفة اللازمة للنهوض الاقتصادي تملي عليه تشخيص ومواجهة هذه التحديات الكثيرة والمتشعبة"، بالرغم من ان العراق يعد تاسع أغنى بلد في العالم بموارده الطبيعية، من النفط والغاز الطبيعي ومواد معدنية ووفرة المياه وخصوبة الأرض، الا ان هذه الثروات غير مستغلة بسبب الفساد المالي والإداري والفشل في التخطيط [20].

ويواجه العراق تحديات اقتصادية كبيرة، أهمها: الركود الاقتصادي وقلة التمويل، ما سبب ازمة اقتصادية مفتوحة وتداعيات اقتصادية وسياسية خطيرة، فشهد عام 2014م أزمات وتداعياتها أمنية اثرت سلباً وبشكل مباشر على قطاعات الدولة وعلى الشعب خصوصاً، بسبب دخول عصابات داعش الى أربعة محافظات عراقية، والحرب التي يخوضها العراق بحاجة لتمويل مفتوح لا لموازنة تقشفية، الصدمة المزدوجة ( النفط والإرهاب ) التي تواجه العراق تفرض علية التكيف مع شحة الموارد وتفعيل القطاعات الاقتصادية البديلة كالصناعة والزراعة والسياحة وتحفيز القطاع الخاص، أضافة الى الفساد الإداري المسيطر على مفاصل الدولة، وارتفاع معدلات القروض والديون في عام 2018-2019، والتي شكلت ازمة جديدة ربما تنعكس على البلاد مستقبلاً، اذ توزعت الديون بين اقتراض ومتأخرات، وقروض الوزارات وغيرها.

كل ذلك زادت معدلات الفقر عما كانت علية من قبل، أما القطاعات الإنتاجية والخدمية في تدهور مستمر حتى أصبحت الزراعة لا تساهم بأكثر من 5%، والصناعة بأقل من 1.5% من اجمالي الناتج المحلي، والقطاع الوحيد الذي استطاعت الحكومة تنميته هو قطاع النفط، ويمكن تقسيم هذه التحديات الى تحديات خارجية وأخرى داخلية وكما يأتي: -

**أولاً: التحديات الخارجية:**

**أ-العولمة:** أدت التغيرات الجذرية التي تطرأ على بيئة الاعمال الدولية، سواء كانت عالمية او إقليمية الى بروز اوضاع إقتصادية معاصرة جعلت الدول والمؤسسات مرغمة على مسايرة هذه المتغيرات، ويمكن إعتبار العولمة من أبرز هذه الظواهر، فهناك من يصفها بالسرعة الكبيرة في المبادلات الدولية، وآخر يسميها تجارة دولية بلا حدود [21]. وقد يكون لتحرير التجارة ايضا آثار سلبية كبيرة على إيرادات الضرائب في الدول النامية (والعراق منها) حيث أثبتت الدراسات تحول هذه الدول نحو ضرائب الاستهلاك التنازلية لمواجهة إنخفاض ايرادات التعريفات الكمركية المتصلة بتحرير التجارة.

وتمثل هذه القيود تحديات تواجه الدول النفطية (والعراق بالذات) في التعامل مع العولمة بطريقة إنتقائية، وفتح إقتصاداتها تدريجياً بالتوازي مع إزدياد قوتها الانتاجية والتنافسية [22].

**ب: "ضخامة الديون الخارجية والتعويضات":** "شكلت ديون العراق الخارجية احدى أهم العقبات أمام إعادة الاعمار وتضيف عبئاً آخر الى جانب قلة الامكانات والموارد المالية المتوفرة مما سيُعيق تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المطلوبين" [23]، وان الصدمة المزدوجة (داعش، وانخفاض أسعار النفط) عام 2014م أدى الى انخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات مما لحق عجز في الموازنة الاتحادية، مما اجبر الحكومة الى اجراء استقطاعات كبيرة في الانفاق الاستثماري، واللجوء الى الاقتراض (الداخلي والخارجي) لتمويل الانفاق المتضخم ( الأجور، والاعانات، ونظام الرعاية الاجتماعية) [24]، ويذكر ان إجمالي مديونية العراق (الخارجية والداخلية) قدِرَت بـ (113.3) مليار دولار حتى عام 2020م [25]، وان المسألة المهمة التي يجب فهمها حول الديون هي ليست حجمها فقط، بل كيفية تكوينها وتركيبها، وسعر الفائدة الذي تحمله، وقدرة البلاد على خدمة هذه الديون دون وضع قيود على الاقتصاد ككل، وان احد الأدوات الرئيسية المستخدمة هي نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، أو كنسبة مئوية من الصادرات.

ويوضح الجدول رقم(6) صورة الديون أبتداءً من عام 2014م حيث كانت السنة التي أنهت الازدهار النسبي للبلاد، وبين كذلك الوضح الحالي للديون منذ عام 2017م والتوقعات المستقبلية لعام 2022م [26].

**جدول 6: الناتج المحلي الإجمالي والديون للأعوام 2014-2017-2022مت**

| | 2014 | 2017 | 2022ت |
|---|---|---|---|
| **"الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)"** | 234,7 | 192.7 | 256.2 |
| **"أسعار النفط العراقي (دولار لكل برميل)"** | 96.5 | 45.3 | 47.1 |
| **"صادرات النفط (مليون برميل يومياً)"** | 2.6 | 3.8 | 4.1 |
| **"نسبة الديون الكلية من الناتج المحلي الإجمالي"** | %32.0 | %63.8 | %52.1 |
| **"الديون الكلية (مليار دولار)"** | 75.2 | 122.9 | 133.1 |
| **"نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي"** | %24.8 | %38.3 | %27.9 |
| **الديون الخارجية (مليار دولار)** | 58.1 | 73.7 | 71.4 |
| **نسبة الديون الداخلية من الناتج المحلي الإجمالي** | %7.2 | %25.5 | %24.2 |
| **الديون الداخلية (مليار دولار)** | 17.1 | 49.2 | 62.0 |

**المصدر**: الطبقجلي، أحمد معن ،2018م، ديون العراق .. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص6. *ت تقديرات

**ثانياً: التحديات الداخلية**

لقد نجم عن تعرض الاقتصاد العراقي للازمات المتلاحقة والتحديات وأزدادت عمقاً من حيث الأثر والنتيجة (27)، وإن انماط النمو التي شَهِدَها الاقتصاد العراقي والمتأتية من نمو القطاع النفطي على حساب معدلات نمو بسيطة في القطاعات الانتاجية حملت في طياتِها بذور الانهيار السريع للإقتصاد، وخاصة بعد انهيار أسعار النفط 2014م، مما ولّد العديد من المشاكل والتحديات التي عانى ومازال يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي يمكن ذكر أبرزها فيما يأتي:

**أ-الفساد الاداري والمالي**: يعد الفساد الاداري والمالي من أبرز التحديات في العراق على حدٍ سواء في "اداء القطاعات الاقتصادية" ويُخَلّف ابعاداً اجتماعية خطيرة لا يمكن استيعابها أو الاستهانة بها (28)، "أذ أشارت التقارير السنوية الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية الى أسترجاع مايقارب من(10) مليار دولار خلال المدة(2009-2019م) من قيمة مبالغ الفساد المرصوده من قبل الهيئة (29)، وعلى الرغم من تحسن ترتيبه عن الأعوام السابقة قبل **2012**م، الا ان العراق لازال يحتل مراتب متأخرة في مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية فقد جاء في المرتبة( 162) من أصل ( 180) دولة في مؤشر

مدركات الفساد للعام 2019م، وحسب التقرير نفسه فأن الفساد السياسي يعد السبب الأول للفساد في العراق"(30) ، كما إنه يؤثر سلباً على روح المبادرة والابتكار ويُضعف الجهود لاقامة مشاريع جديدة، "ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويُضعِف الاثر الايجابي للإستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية في العراق".

**ب–عدم الإستقرار الأمني والمشاكل السياسية:** لعبت التأثيرات السياسية والأمنية المتلاحقة في العراق دوراً في اجهاض كل الخطط التنموية الاقتصادية والغير الاقتصادية التي كان الشعب العراقي ينشدها ويحتاج اليها واستمرت الحكومة بتكرار الإخفاقات، لا بل زادت عليها بأتخاذ القرارات المستعجلة[31]، "وان انعدام الاستقرار الأمني والسياسي التي شهدتها معظم السنوات الماضية بعد عام 2003م، قوضت القدرة على استحصال وجباية الإيرادات الضريبية في الكثير من مفاصلها، بالاضافة الى التداعيات السلبية لتلك الأوضاع على الاقتصاد وبالتالي على حجم الاوعية الضريبية".

كما إن الاستقرار السياسي والامني "هو شرط مسبق وأساسي لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي" [32].

**ت–أحـادية الاقتصـاد:** تبين أغلب المؤشرات عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التخلص من مشكلة الريعية التي لازمته اثناء العقود المنصرمة، اذ شكلت العوائد النفطية بحدود (95%) من اجمالي الإيرادات السنوية (كمتوسط)، ويمكن توصيف العلاقة بين الإيرادات النفطية والايرادات العامة في أطار ما يعرف في الادبيات المالية الحديثة بـ (نظرية حوض الاستحمام) (**Bathtub Theory**) [33]، حيث تتعافى الإيرادات العامة كلما حقنت بالموارد المالية العالية التي تفرزها الصدمات الخارجية الموجبة ( ارتفاع أسعار النفط)، وبالعكس تتراجع عندما تتعرض الى صدمات خارجية سالبة ( انخفاض أسعار النفط)، وهو ما يوشر حقيقة ضيق قاعدة الإيرادات العامة واستمرار أحادية الاقتصاد العراقي وعدم القدرة على تنويعه، فضلاً عن انكشافه على الخارج بنسبة تقارب ( 99%) نظراً لاعتماده على الاستيرادات وتعطل القاعدة الإنتاجية، "أذ لا تزال نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جداً، ففي الزراعة كانت النسبة (2%) والصناعة شكلت بحدود( 1%) "[34].

**ث–ضعف البنى التحتية:** "أذ يعاني العراق من جمله من المشكلات بهذا الجانب، ولعل أكثرها الطاقة الكهربائية وما تسببه من مشكلات تنعكس على الجانب الانتاجي والاجتماعي، فضلاً عن مرافق أخرى تعد اساساً لبدء عملية تنمية حقيقية متمثلة بالموانئ والسكك الحديد والطرق والجسور ومشاريع الري وتصفية المياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات والمشاريع الخدمية الأخرى" [35].

حيث بلغ اجمالي تقديرات برامج إعادة اعمار البنية التحتية العراقية لعام 2019م الى (88.2) مليار دولار، بما في ذلك 23 مليار دولار لاعادة الاعمار على المدى القصير وأكثر من 65 مليار دولار للمشاريع المتوسطة والطويلة الاجل [36].

وعلى ضوء ماتم ذكره، فأن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات مركبة ومعقدة من الصعوبة التخلص من أثارها على المدى القريب، ويمكن اختصارها بمايلي: –

1– تدني كفاءة الأداء المؤسساتي.

2- تضخم الجهاز الإداري وتدني إنتاجية القوى العاملة.

3- تردي مناخ الاستثمار.

4- اختلال بنية الإنتاج.

5- اختلال الميزان التجاري.

6- اختلال بنية الموازنة.

7- اختلال بنية الموازنة العامة.

8- اتساع نطاق القطاع غير المنظم.

9- محدودية دور القطاع الخاص [37].

وإستناداً الى ما تقدم نرى إنه من الضروري التطرق الى التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي بين الحين والأخر ولجميع القطاعات الاقتصادية، وذلك للوقف ومعالجة الاختلالات التي تعوق تطوير هذا القطاع وبناء وإحياء وتنويع الاقتصاد العراقي والخروج من الريعية النفطية.

## المبحث الرابع _ الخيارات المتاحة امام الاقتصاد العراقي

لايخفى على الجميع أن الموارد الطبيعية في العراق هي الاساس القوي لبناء أقتصاده، إذ كلما كانت البيئة الطبيعية غنية بما تمتلكه من مصادر طبيعية في الكم والنوع كان الاساس الاقتصادي للبلد أكثر متانة وإنعكس ذلك على مستويات البلد الاقتصادية والاجتماعية وعندها تتوفر أهم عناصر نجاح الخطط التنموية، فقد كانت الموارد الطبيعية وستبقى المصدر المهم لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في البلد [38].

وبالامكان الاشارة الى أهم الموارد الطبيعية والفرص المتوفرة في العراق والتي يمكن الاعتماد عليها في تنويع القطاعات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخروج من الريعية النفطية بما يأتي:

### 1-المـوارد البشـريـة:

مهما كانت حجم الموارد الطبيعية والأموال المتوفرة لدى أي دولة، بالرغم من أهميتهما، لايغنيان أبداً عن المورد البشري فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتِجان مُنتَجاً بذاتِهما، وإنما المورد البشري هو أساس تفاعل هذه الموارد، فهو القادر على إستخدام هذه الموارد ومن ثمَ مزجِها لخلق سلع وخدمات تعمل على تحقيق إشباع ألأفراد وبالتالي تحقيق التقدم ألإقتصادي للدولة [39].

على الحكومة العراقية اعتماد سياسات وبرامج معززة لرأس المال البشري والاجتماعي المسلحة بالمعارف والمواقف والمهارات المتنوعة والمناسبة، لضمان استقرار وازدهار المجتمع في عالم يتغير بايقاع غير مسبوق واقتصاد معولم، وقد انعكست مؤشرات التربية

والتعليم في دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2016م، اذ جاء ترتيب العراق ضمن فئة البلدان متوسطة التنمية البشرية (التسلسل 121) بقيمة (0.649).

ويمكن القول لابد من تفعيل دور الجامعات البحثية وتطويرها، وتعزيز صلتها بحاجات المجتمع العراقي المستقبلية، وتقليل الاعتماد على الخبراء الأجانب في الاستشارات في جميع القطاعات العراقية التي كلفة العراق أموال كبيرة خلال السنوات السابقة.

**2-التنويع القطاعي والخروج من الريعية النفطية:**

كان لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط أثر كبير على "التسوية السياسية والمحصلات الاقتصادية في البلاد"، فعلى امتداد العقد الماضي [40]، فقد انعكس ذلك في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي في البلد، وتسبب بزيادة "نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحية وغيرها من النشاطات".

**وعلى** "الحكومة العراقية" العمل على دعم الصناعات الاستراتيجية المهمة من خلال: -

**أ-** دعم الصناعات البتروكيمياوية والاسمدة والصناعات التي تعتمد على الخامات المعدنية والاستفادة من وفرة الموارد الأولية لهذه الصناعات.

**ب-** أنشاء مجمعات صناعية متخصصة.

**ت-** "دعم القطاع الخاص والمشترك وتنويعه وحماية المنتوج المحلي لمنافسة المنتجات المستوردة".

**ث-** عرض فرص استثمارية في مجال أستغلال الثروات الغازية والمعدنية المتوفرة في البلد، وتقليل الاستيراد من الخارج وخاصةً.

**ج-**تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى وإدخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الإمكانات المتاحة للقطاع الخاص.

**3-القــطاع الزارعــي:**

العراق هو بلد غني بأرضه ومياهه وإن ظروفه المناخية ملائمة لمدى واسع من المحاصيل، فضلاً عن امتلاكه ميزة نسبية في إنتاج بعض المحاصيل ومن اهم هذه المحاصيل هي التمور التي كان انتاجها وعوائد تصديرها يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، وهذه المصادر إذا ما أُعيد تأهيلها وتم إستثمارها بشكل صحيح فإنه من الممكن أن تؤدي الى تحسين الاقتصاد العراقي فضلاً عن تحقيق عائدات مهمة من عملية التصدير وبالتالي زيادة مشاركته بالناتج المحلي الاجمالي ومن ثم المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (23.446) مليون دونم، "نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي هي 1.42% في عام 2018م" [41]، وهي اقل نسبه مر بها العراق بسبب انخفاض منسوب المياه

بسبب انشاء السدود من قبل الدول المجاوره، "وتسعى الحكومة العراقية الى زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي (الأنشطة غير النفطية) من 4.5% عام 2015م الى 5.2% عام 2022م، وتحقيق نمو في القطاع الزراعي يصل الى 8.4%" (42).

**4-السياحـة الدينيــة والاثريــة:**

السياحة هي واحدة من أهم مصادر الدخل لأقتصادات العديد من الدول، أذ تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في "ميزان المدفوعات"،(كما إنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ايرادات النقد الأجنبي) (43)، ويقدر عدد المواقع الاثرية في العراق مابين 50 ألف الى 200 ألف، الممسوح منها 12 ألف فقط، كما وتقدر عدد المواقع الدينية الى 15 موقع يتم زيارتها من بقع العالم سنوياً، ولا شك ان ما يمتلكه العراق من ثراء واسع في منافذ السياحة الدينية والاثرية، يتيح لها الحصول على مساعدات اقتصادية (غير نفطية) ومردودات مالية غير مسبوقة في تاريخ الأمم والشعوب، في حال أحسن التوظيف والاستغلال من قبل الحكومة العراقية (44)

**جدول 7: "الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" موزعة على وفق "القطاعات الفرعية استناداً الى أولويات خطة التنمية الوطنية(2018-2022م)"**

| القطاعات الرئيسية المستهدفة | القطاعات الفرعية المستهدفة | مجالات التركيز الاستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
|---|---|---|
| **الصناعـــة** | 1- صناعة المواد الانشائية<br>2- صناعات غذائية<br>3- الصناعات المعدنية<br>4- الصناعات الميكانيكية<br>5- الصناعات الدوائية<br>6- الصناعات الكيميائية<br>7- تعدين المعادن غير النفطية ومعالجتها<br>8- الصناعات الالكترونية | • استغلال الموارد الطبيعية والبشرية (خاصة في القطاعات 1، 2، 5، 7)<br>• إمكانية الاحلال محل الاستيرادات (للكل)<br>• تنويع المنتجات (خاصة في 1، 2، 5، 7)<br>• التوسع/التنوع الجغرافي (خاصة في 1، 5، 6)<br>• رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتنويع (للكل)<br>• تخفيض تكاليف الإنتاج (للكل)<br>• المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة (للكل) |

| القطاعات الرئيسية المستهدفة | القطاعات الفرعية المستهدفة | مجالات التركيز الاستدلالية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
|---|---|---|
| | والكهربائية | |
| **الزراعة والصناعات الزراعية** | 1- الزراعة المكثفة<br>2- الماشية والدواجن<br>3- صيد الاسماك | • بدائل للاستيراد<br>• ترابطات قطاعية (أمامية وخلفية)<br>• رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، زيادة معدلات الإنتاجية، والتسويق، والتوزيع (للكل)<br>• المقاييس والمعايير التقنية، مراقبة الجودة، توكيد الجودة والتصديق (للكل) |
| **السياحـــــة** | جميع القطاعات الفرعية ذات العلاقة | • الموارد البشرية<br>• جودة الخدمة والتصديق<br>• الترويج والدعاية<br>• الشركات الاستراتيجية |

**المصدر**: وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018م، خطة التنمية الوطنية 2018-2022م، ص95.

**خاتمة**

في الختام توصل الباحث الى "مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات" لعل من أهمها ما يأتي:

**أولاً–الاستنتاجات**

**1**–يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات واختلالات واسعة لاسيما أحادية الاقتصاد (الاعتماد على القطاع النفطي 95%) وعدم التنوع فضلاً عن تفشي الفساد المالي والإداري والسياسي.

2–ضعف مساهمة قطاعات الصناعة (الصناعة التحويلية)، والزراعة، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والاعتماد شبه كامل على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي.

3–هناك فرصة ومصادر متنوعة امام الاقتصاد العراقي للنمو، قابلة للتحقيق، بما يمتلكه من موارد طبيعية هائلة، أذ ما أستغلت هذه الموارد بالشكل الأمثل والاستخدام الكامل.

**ثانياً–التوصيات**

1–أن النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وخروجه من الريعية النفطية، لا تتم الا من خلال تنمية القطاعات (الزراعية، الصناعية، السياحية) وتنويع تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2–لابد من أستغلال ارتفاع أسعار النفط في تنمية الصناعات التحويلية وتطويرها، وحماية منتجاتها من البضائع المستورده المماثله لها، وتهيئة الضروف الملائمة للقطاع الخاص في المشاركة.

3–عرض فرص استثمارية محلية وأجنبية في مجال أستغلال الثروات الغازية والمعدنية، والسياحة الدينية بإعتبار إنها السياحة الأكثر فاعلية في العراق في الوقت الحالي.

**التهميش:**

(**1**) الراوي، أحمد عمر، بدون تاريخ. "القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية ألإقتصادية"، بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص 2.

(**2**) زيني، محمد علي، 2010م، الاقتصاد العراقي–الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، بغداد، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، ص 8.

(**3**) أبو سعيد، محمد فوزي، وآخرون، 2020م، الموارد واقتصادياتها، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص145.

(**4**) البنك الدولي،2020م، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، التنمية الدولية تحت المجهر، ص1.

(**5**) بريهي، فارس كريم ،2011م، "الاقتصاد العراقي فرص وتحديات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون، ص24.

(**6**) وزارة التخطيط العراقية، 2018م، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقرير، ص 1–5.

(**7**) وزارة التخطيط العراقي، 2018م، خطة التنمية الوطنية (2018–2022م)، ص42.

(**8**) "وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية"، مصدر سبق ذكره، ص1.

(**9**) "جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الثلاثاء 18 ديسمبر 2012م، أهمية السياسة الصناعية في التنمية الصناعية العربية"، ص3.

(10) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، يونيو 2020م، تداعيات جائحة كورونا المستجد على الصناعة العربية، أدارة التنمية الصناعية، ص 40.

(11) محمد عبد صالح ،2017م، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 14، العدد 57، ص 27.

(12) رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين، تشرين الثاني2013م، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، خطة اصلاح الشركات العامة، ص10.

(13) وزارة التخطيط العراقي، أذار 2015م، واقع نشاط الصناعة التحويلية للقطاع العام في العراق، ص1.

(14) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012م، ص78.

(15)"محمد عبد صالح "، مصدر سبق ذكره، ص 32.

(16) بريهي، فارس كريم، مصدر سبق ذكره، ص27.

(17) وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني 2013م، خطة التنمية الوطنية 2013-2017م، الخلاصة التنفيذية، ص5.

(18) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022م، مصدر سبق ذكره، ص58.

19( https:// m.fxnewstoday.ae/commodities/brent-oil.)

(20) " رحيق حكمت "، 2013م،"فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي"، "رسالة ماجستير غير منشورة"، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص70.

(21) أحمد ماهر وآخرون، 2001-2002م، " الاداره: المبادئ والمهارات"، الجزائر، الدار الجامعيه، ص ص 701 -702.

(2) Wilson, J. Trade facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda". Paper presented at the Trade Policy Issues Workshop. Singapore, 25 Feb- 1 March

(23)http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/12958_290407Intern

(24) يناقش تقرير من المؤلف هذه الديناميكية واستجابة الحكومة عبر الرابط الاتي:

.htt://www.iraq-businessnews.com/2017/07/17/economic-consequences

(25) مظهر محمد صالح، اقتصاد الدول العربية، زيارة الموقع .**https:// www.aa.com.tr/ar**

(26) الطبقجلي، أحمد معن، 2018م، ديون العراق .. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص6.

(27) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022م، مصدر سبق ذكره، ص7.

(28) أغرمان، سوزان روز،2003م، " الفساد والحكم، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان، الاهليه للنشر، ص28.

(29) التقرير السنوي، هيئة النزاهة، سنوات مختلفة، المنشورة على موقع الهيئة على الانترنت: **http://nazaha.iq**

(30) تقرير مدركات الفساد لعام 2019م، منظمة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني: https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results

(31) عزيز وفوزية خدا، 2013م، "أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ع207، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ص1.

(32) الابراهيمي، باسم عبد الهادي،2020م، السياسات الاقتصادية في العراق: تحديات وفرص، عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت، ص8.

33( https:// www.universalcargo.com/the-bathtub-theory-of-economics.)

(34) "وزارة التخطيط العراقي"، "الجهاز المركزي الإحصاء، تقرير الإحصاءات السنوية"، سنوات مختلف .

(35) رحيق حكمت، مصدر سبق ذكره، ص79.

36( https:// www.meri-k.org/publication.)

(37) "وزارة التخطيط العراقي، "خطة التنمية الوطنية"، مصدر سبق ذكره، ص18-19.

(38) رحيق حكمت، مصدر سبق ذكره، ص105.

(39) فليح حسن خلف، 2006م، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، ص193.

(40) البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة، مصدر سبق ذكره، ص4-5.

(41) "وزارة التخطيط العراقي"، "الجهاز المركزي للإحصاء"، "مديرية الإحصاء الزراعي"، تقارير متفرقة 2018م.

(42) وزارة التخطيط العراقي، "خطة التنمية الوطنية، "مصدر سبق ذكره، ص146.

(43) وفاء عبد الباسط،2005م، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، القاهرة، "دار النهضة العربية"، ص 3.

(44) محسن حسن،2018م، "السياحة الدينية في العراق": الواقع والمأمول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص14.

## قائمة المراجع والمصادر:

**أولاً –الكتب**

1- أحمد ماهر، " الاداره: المبادئ والمهارات"، الدار الجامعيه، الجزائر، 2001–2002م.

2- أغرمان، سوزان روز،2003م، " الفساد والحكم، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان، الاهليه للنشر.

3- الابراهيمي، باسم عبد الهادي،2020م، السياسات الاقتصادية في العراق: تحديات وفرص، عمان، مؤسسة فريدريش ايربت.

4- " الراوي، أحمد عمر، دون تاريخ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية ألإقتصادية، بغداد، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية".

5- زيني، محمد علي، 2010م، الاقتصاد العراقي –الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، بغداد، الطبعة الرابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر.

6- فليح حسن خلف،2006م، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث.

7- محمد فوزي، 2020م، الموارد واقتصادياتها، الإسكندرية، الدار الجامعية.

8- وفاء عبد الباسط،2005م، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية.

**ثانياً –التقارير والوثائق الرسمية**

1- الطبقجلي، أحمد معن،2018م، ديون العراق، نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012م.

3- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، يونيو 2020م، تداعيات جائحة كورونا المستجد على الصناعة العربية، أدارة التنمية الصناعية.

4- رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين،2013م، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، خطة اصلاح الشركات العامة، تشرين الثاني.

5- محسن حسن،2018م، السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول، "مركز البيان للدراسات والتخطيط".

6- "وزارة التخطيط العراقي، تقرير 2018م، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية".

7- "وزارة التخطيط العراقي، 2018م، خطة التنمية الوطنية (2018–2022م) ".

8- وزارة التخطيط العراقية، كانون الثاني 2013م، خطة التنمية الوطنية 2013–2017م، "الخلاصة التنفيذية".

9- وزارة التخطيط العراقية، التقديرات الأولية الفصلية والاجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020م.

10- وزارة التخطيط العراقي، 2018م،"الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي"، تقارير متفرقة.

**ثالثاً –الرسائل والاطاريح**

1- "رحيق حكمت"،2013م، "فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي"، "رسالة ماجستير غير منشورة"، الجامعة المستنصرية، "كلية الإدارة والاقتصاد.

**رابعاً–المجلات والدوريات.**

1-البنك الدولي،2020م، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق، التنمية الدولية تحت المجهر.

2- بريهي، فارس كريم، 2011م،"الاقتصاد العراقي فرص وتحديات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، "العدد السابع والعشرون".

3-جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الثلاثاء 18 ديسمبر 2012م، "أهمية السياسة الصناعية في التنمية الصناعية العربية".

4-عزيز وفوزية خدا، 2013م،"أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق"، جامعة بغداد، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ع207، كلية التربية ابن رشد.

5-محمد عبد صالح،2017م، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003م، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 14، العدد 57.

**خامساً–الكتب الاجنبية**

1- Wilson, J. Trade facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda". Paper presented at the Trade Policy Issues Workshop. Singapore.

**سادساً –الانترنيت**

1- https:// m.fxnewstoday.ae/commodities/brent-oil.
2-http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/12958556
3-htt://www.iraq-businessnews.com
4- https:// www.aa.com.tr/ar.مظهر محمد صالح، اقتصاد الدول العربية، زيارة الموقع
5-http://nazaha.iq.
6- https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results

**LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT**

**qāʾimaẗ al-marāğiʿ w al-maṣādir:**

**awlaan-alktb**
1- 'ahmad mahir, " aladaruhi: almabadi walmaharati", aldaar aljamieayhi, aljazayar, 2001-2002m.
2- 'aghraman, suzan ruz,2003m, " alfasad walhakmi, tarjamatu: fuad sruji, eaman, alahlih lilnashri.
3- alabrahimi, biaism eabd alhadi,2020m, alsiyasat aliaqtisadiat fi alearaqi: tahadiyat wafuras, eaman, muasasat fridrish ayrbt.
4- " alraawy, 'ahmad eumr, dun tarikhi, alqitae alkhasi aleiraqii wadawrih fi eamaliat altanmiat 'al'iiqtisadiati, baghdad, markaz almustansiriat lildirasat alearabiat walduwaliati, aljamieat almustansiria".
5- zini, muhamad ealay, 2010m, alaiqtisad aleiraqi-almadi walhadir wakhiarat almustaqbili, baghdad, altabeat alraabieata, dar almalak lilfunun waladab walnashri.
6- flih hasan khalf,2006m, altanmiat waltakhtit alaiqtisadiu, eaman, altabeat al'uwlaa, ealam alkitaab alhadithi.
7- muhamad fuzi, 2020ma, almawarid waqtisadiaatiha, al'iiskandiriati, aldaar aljamieiati.
8- wfa' eabd albastu,2005mi, altanmiat alsiyahiat almustadamat bayn alastiratijiat waltahadiyat alealamiat almueasirati, alqahirata, dar alnahdat alearabiati.
**thanyaan**
-**altaqarir walwathayiq alrasmia**
1- altabaqujali, 'ahmad maen,2018mu, duyun alearaqi, nazrat eamat hawl wade alduyun wanash'atiha wamustaqbalaha, markaz albayan lildirasat waltakhtiti.
2- altaqrir alaqtisadiu alearabiu almuahad, 2012m.
3- almunazamat alearabiat liltanmiat alsinaeiat waltaedini, yuniu 2020m, tadaeiat jayihat kuruna almustajadi ealaa alsinaeat alearabiati, 'adarat altanmiat alsinaeiati.
4- riasat majlis alwuzara' hayyat almustasharina,2013ma, wizarat alsinaeat walmaeadin aleiraqiati, khutat aisilah alsharikat aleamati, tishrin althaani.
5- mihsin hasan,2018ma, alsiyahat aldiyniat fi alearaqi: alwaqie walmamul, "markaz albayan lildirasat waltakhtiti".
6- "wizarat altakhtit aleiraqii, taqrir 2018m, aljihaz almarkaziu lil'iihsa'i, mudiriat alhisabat alqawmiati".
7- "wizarat altakhtit aleiraqii, 2018m, khutat altanmiat alwatania (2018-2022m) ".
8- wizarat altakhtit aleiraqiati, kanun althaani 2013ma, khutat altanmiat alwataniat 2013-2017m, "alkhulasat altanfidhiati".
9- wizarat altakhtit aleiraqiati, altaqdirat al'awaliat alfasliat walajamaliat lilnaatij almahaliyi al'iijmalii lisanat 2020m.
10- wizarat altakhtit aleiraqii, 2018mi,"aljihaz almarkazii lil'iihsa'i, mudiriat al'iihsa' alziraei", taqarir mutafariqatun.
**thalthaan -alrasayil walatarih**
1- "rahiq hakmat",2013ma, "fras watahadiyat tanwie alaiqtisad aleiraqii", "risalat majistir ghayr manshuratin", aljamieat almustansiriat, "kuliyat al'iidarat walaiqtisadi.
**rabeaan-almjlat walduwryaati**.
1- albank alduwli,2020mi, alnuhud min waqie alhashashati, mudhakiratan aiqtisadiatan hawl altanwie walnumui fi alearaqi, altanmiat alduwaliat taht almijhari.

2- brihi, faris krim, 2011mi,"alaiqtisad aleiraqiu furas watahadiyati, majalat kuliyat baghdad lileulum alaiqtisadiat aljamieati", "aleadad alsaabie waleishruna".
3- jaridat alearab aliaiqtisadiat alduwliatu, althulatha' 18 disambir 2012ma, "'ahamiyat alsiyasat alsinaeiat fi altanmiat alsinaeiat alearabiati".
4- eaziz wafawziat khadaa, 2013mu,"'athar eadam alaistiqrar alsiyasii ealaa altanmiat alaiqtisadiat fi alearaq", jamieat baghdad, majalat al'ustadh lileulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, aleadad ea207, kuliyat altarbiat aibn rushd.
5- muhamad eabd salih,2017ma, waqie alaiqtisad aleiraqii waltahadiyat alati tuajihuh baed eam 2003ma, majalat almustansiriat lildirasat alearabiat walduwaliati, almujalad 14, aleadad 57.

**khamsaan-alktb alajnabia**

1- Wilson, J. Trade facilitation and Customs Reform: The Post Doha Agenda". Paper presented at the Trade Policy Issues Workshop. Singapore.

**sadsaan -alantirnit**

1- https:// m.fxnewstoday.ae/commodities/brent-oil.
2-http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/12958556
3-htt://www.iraq-businessnews.com
4- https:// www.aa.com.tr/ar. mazhar muhamad salih, aiqtisad alduwal alearabiati, ziarat almawqie
5-http://nazaha.iq.
6- https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results

OPEN ACCESS

creative commons

V .4.0

# JOURNAL INDEXING


مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

**AL TVRATH Journal (ALTJ)**

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

**Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies**

**Multidisciplinary, Multilingual.**

**LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934** **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**